الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
20 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون ..... (أيسلندا)

ثم: السيدة التميمي (نائبة الرئيس) ..... (قطر)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (*تابع*)

(أ) النهوض بالمرأة (*تابع*)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17675 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة *(تابع)* (A/72/38)

(أ) النهوض بالمرأة *(تابع)* (A/72/93 و A/72/134 و A/72/207 و A/72/215)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين *(تابع)* (A/72/203 و A/72/220)

١ - **السيدة بيكو** (موناكو): قالت إنه من غير المقبول أن تكون واحدة من كل ثلاث نساء معرَّضة للعنف البدني أو الجنسي خلال حياتها. وأضافت قائلة إنه استنادا إلى الإحصاءات التي يتبين منها أن الجناة كثيرا ما يكونون من الأقارب أو المعارف المقرّبين، فقد عززت موناكو قانونها الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في عام ٢٠١١ لاستهداف جميع أشكال العنف أو التهديد باستخدام العنف من قبل الأشخاص الذين يعيشون أو كانوا يعيشون تحت سقف واحد مع الضحية. ومضت قائلة إن مقدمي الرعاية الصحية والعاملين في جهازي الشرطة والقضاء مدربون على أخذ المصلحة الفضلى للضحايا في الاعتبار. وجميع ضحايا العنف العائلي اللاتي يتصلن بالخطوط الساخنة المجانية والسرية أو يتقدمن إلى الجمعيات أو الملاجئ ينلن الحماية ويُبلَغن بحقوقهن. وسعيا إلى زيادة الوعي العام بمسألة العنف ضد المرأة، نظمت موناكو حملة ملصقات احتفالا باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وأردفت قائلة إن موناكو طرف في اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، وقد أيدت الخطة الفرانكوفونية بشأن العنف ضد المرأة التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٣. وعلى الصعيد الإقليمي، دعمت اتفاقا متعدد السنوات مع البلدان الشريكة من جنوب البحر الأبيض المتوسط لحماية حقوق المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي والعنف ضد الأطفال.

٢ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالأهمية التي تولى للتعليم في المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتسليط الضوء بهدف القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. وذكرت أن موناكو شاركت في تقديم قرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع منذ عام ٢٠٠٨ ووقّعت مؤخرا على ميثاق مقترح من الأمين العام بشأن القضاء على الاستغلال والجرائم الجنسية أثناء عمليات الأمم المتحدة. وختاما أكدت أنه فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، لن تتمكن الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها بموجب الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلا بتكثيف التعاون وتبادل المعلومات والتطبيق الشامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

٣ - **السيد سيسا** (بوتسوانا): قال إن حكومة بلده تؤكد من جديد التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبعدد من الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية المتصلة بالقضايا الجنسانية، وكذلك الهدف رقم ٥ من أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، قامت حكومته، بالإضافة إلى إنشاء اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية، بوضع تدابير ومبادرات تعالج مسائل المساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتشريعات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس والتحرش الجنسي، وأنشطة التوعية.

٤ - **السيدة العمادي** (قطر): قالت إن الارتباط بين تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية هو حقيقة أدركها المجتمع الدولي وتعامل معها من خلال اعتماد الهدف رقم ٥ من أهداف التنمية المستدامة. وأضافت قائلة إن تحقيق هذا الهدف يتطلب بذل جهود جماعية وبناء شراكات حيوية وبناءة بين كافة الجهات المعنية لضمان تنفيذ كافة الالتزامات والمعاهدات الدولية المرتبطة بتحقيق الهدف الخامس.

٥ - ولطالما حظيت مسألة تمكين المرأة بالأولوية لدى بلدها الذي يكرس دستوره مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين. وقد حرصت الدولة على دمج قضايا المرأة، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز مشاركتها في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية، وتوفير العمل اللائق، وتعزيز الحماية الاجتماعية لها في جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، بما فيها رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، والاستراتيجية العامة للأسرة. ومضت قائلة إن قطر تحرص على تنفيذ التزاماتها بموجب الصكوك الإقليمية والدولية التي تكرّس حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأشارت إلى أن المرأة القطرية تتبوأ مناصب عليا في الحكومة والقضاء والسلك الدبلوماسي والأوساط الأكاديمية وقوات الشرطة والأمن. كما تم تعيينها في منصب وكيل نيابة عامة.

٦ - وتابعت قائلة إن قطر تعتبر أن القضاء على العنف ضد المرأة يمكن أن يعجل بتحقيق التنمية ويساعد على تعزيز السلام

والأمن الاجتماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت عددا من الهيئات المتخصصة الرامية إلى مكافحة هذا العنف وتوفير الحماية للضحايا وتيسير إعادة إدماجهن في المجتمع. وعلاوة على ذلك، فهي تضطلع بدور فعال في جهود الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، كما أنها لم تدخر جهدا لتقديم الدعم لمشروع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن الدراسة العالمية المتعلقة بتنفيذ ذلك القرار.

٧ - **السيد محمد أمينوف** (طاجيكستان): قال إن لجنة وضع المرأة هي المحفل الحكومي الدولي الرئيسي المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوسيع نطاق مشاركتها في جميع ميادين الحياة. وستتيح الدورة الثانية والستين للجنة التي ستُعقد في آذار/مارس ٢٠١٨ فرصة مناسبة لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة الريفية.

٨ - وأضاف قائلا إن طاجيكستان عملت مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني عن كثب لتنفيذ سياستها الجنسانية وفقا لالتزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت قانونا بشأن العنف العائلي لحماية حقوق أفراد الأسرة وضمان تقديم المساعدة القانونية والطبية والنفسية لضحايا العنف العائلي. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت برنامجا لمنع العنف العائلي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣. وهي تعمل حاليا على تنفيذ استراتيجية وطنية لتعزيز دور المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالمرأة في جميع ميادين الحياة العامة وتدريب المتخصصين على المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين. وفي إطار متابعة هذه الاستراتيجية، وضعت خطة عمل تتضمن، في جملة أمور، تعزيز خلق فرص العمل وتدعم مباشرة المرأة للأعمال الحرة.

٩ - وأشار إلى أن الهدف رقم ٦ من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمياه والصرف الصحي وثيق الارتباط بالقضايا الجنسانية. وأعرب عن أسفه من أن التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة فيما يتعلق بالهدف ٦ كان بطيئا حتى الآن، على الرغم من تشديد قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٧١ على المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء، في تنفيذ العقد الدولي للعمل ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨ على جميع المستويات.

١٠ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): قالت إن التقدم المحرز في النهوض بالمرأة ضعيف وغير كاف. فالنساء يمثلن نسبة ٧٠ في المائة من الفقراء وثلثي الأميين البالغين. ويموت ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة سنوياً بسبب مضاعفات يمكن تجنبها أثناء الولادة.

١١ - وأضافت قائلة إن كوبا فخورة بالتقدم الذي أحرزته في النهوض بالمرأة. فقد كانت أول بلد يوقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتكفل القوانين الكوبية المساواة في الحقوق والإمكانيات للمرأة، بينما يُعاد النظر حاليا في دور المرأة في المجتمع والأسرة والقوالب النمطية الجنسانية التقليدية. وتتقاضى المرأة نفس المرتب كالرجل نظير الأعمال المتساوية في القيمة؛ ولها الحق في الحصول على استحقاقات في حالة الترمُّل أو الإعاقة أو الإنجاب؛ ويمكنها تملّك أرض؛ وأخذ قروض. ويمكنها كذلك الحصول على التعليم المجاني، وهو أمر حيوي من أجل تمكين المرأة والقضاء على التحيزات والتمييز والعنف. ويكفل القانون الحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحق في الإجهاض وحرية اختيار عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات.

١٢ - ومضت تقول إن الحكومة الكوبية تؤكد تصميمها على مواصلة تطوير نموذجها الاجتماعي على أساس العدالة والمساواة والتضامن، مع الامتثال التام للمعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بالنهوض بالمرأة. واستدركت قائلة إن القضاء على العنف ضد المرأة يتطلب القضاء على جميع التدابير القسرية الانفرادية. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو شكل من أشكال العنف ضد المرأة والفتاة الكوبية ويمثل عقبة أمام النهوض بهما.

١٣ - **السيد تامافونغسا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن دستور لاو ينص على ضمان قانوني للمساواة بين الرجل والمرأة في السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع والأسرة. وسعيا إلى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، على النحو الوارد في إعلان ومنهاج عمل بيجين وغيرهما من الصكوك الدولية، قامت الحكومة بتعميم مراعاة تمكين المرأة والنهوض بها في خططها الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وأنشأت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة؛ واعتمدت الخطة الإنمائية لنساء لاو بهدف تعزيز الوعي القانوني بين النساء، وتحسين تعليمهن ومهاراتهن وصحتهن وتغذيتهن وتهيئة فرص مدرّة للدخل لهن. وبما أن تلك الإجراءات تتطلب وضع وسائل ملائمة للتنفيذ، رصدت الحكومة مخصصات في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦ لدعم تمكين المرأة في جميع الهيئات والقطاعات العمومية.

١٤ - واسترسل قائلا إنه سعيا إلى ضمان استمرار إحراز التقدم في النهوض بالمرأة، قامت اللجنة الوطنية بتنظيم اجتماعات سنوية لمناقشة تحسين الهيكل التنظيمي العام؛ وترجمة خطة عام ٢٠٣٠ إلى واقع؛ وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وشؤون الأمومة والطفولة، ومنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. وأكد أن الحكومة لا تزال ملتزمة بجميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٥ - **السيدة غبركيدان** (إريتريا): قالت إن معظم الإريتريين سكان أرياف ممن يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية والصيد في إدرار الدخل. ونظرا للأهمية البالغة التي تمثلها المرأة لكسب العيش في الأسر المعيشية الريفية، فقد كان تمكين المرأة جانبا حاسما من جوانب السياسة الإنمائية للبلد. ومنذ الاستقلال، كانت الاستثمارات العامة موجهة في معظمها نحو تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، بهدف تضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. واتخذت الحكومة خطوات أيضا لمنح المرأة المساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، بما فيها الأراضي، ولتشجيعها على الترشح للتمثيل في اللجان المحلية والإقليمية لتوزيع الأراضي. ونتيجة لذلك، بلغت النسبة الممنوحة للنساء من الأراضي المخصصة حديثا أكثر من ٣٠ في المائة.

١٦ - وتابعت قائلة إن إريتريا ما برحت تعمل بلا كلل من أجل تحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وعملت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على توسيع نطاق التغطية الصحية قبل الولادة وبعدها للحد من معدلات وفيات الأمهات والأطفال، لتصبح إريتريا بذلك إحدى البلدان الأفريقية القليلة التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. وفيما يتعلق بالتعليم، ساعد تشييد محطات المياه المحمولة في جميع أنحاء البلد في الآونة الأخيرة على التخفيف من حاجة الفتيات إلى جلب المياه بدلا من الذهاب إلى المدرسة. ومُنِحت الفتيات اللاتي يقطعن مسافات طويلة إلى المدارس دراجات مجانا. ولمنع التغيب عن المدرسة، زُوِّدت الفتيات بفوط صحية مجانا. ولكفالة عدم تخلف أي طفل عن الركب، أُنشئت مدارس داخلية ومدارس متنقلة في المناطق النائية ولخدمة المجتمعات البدوية.

١٧ - بيد إنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال المرأة في إريتريا تواجه تحديات هائلة. ففي المناطق الريفية، تواجه الآثار المناخية والمواقف الاجتماعية السلبية والافتقار إلى القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ البرامج الاجتماعية. وقد كان للعوامل الخارجية من قبيل انعدام الأمن الإقليمي، واحتلال الأراضي الإريترية ذات السيادة، والجزاءات الجائرة أثر كبير أيضا على حياة جميع النساء.

١٨ - **السيد سلام** (لبنان): قال إن وفد بلده لاحظ مع الارتياح الجهود الأخيرة الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة وتعزيز المنظور الجنساني في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة. وعلى الرغم من تنامي الدعم لمبادئ ''تحقيق المناصفة في العالم بحلول عام ٢٠٣٠: لنستحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين''، لا يزال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات قائمين في أنحاء متعددة من العالم. وأكد أن العنف القائم على نوع الجنس يشكل انتهاكا لجميع الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، ويعوق مشاركة النساء والفتيات في المجتمع باعتبارهن مواطنات يتمتعن بالمواطنة المتساوية والكاملة.

١٩ - وفيما يخص منطقته، هنأ المملكة العربية السعودية على القرار التاريخي القاضي برفع الحظر على قيادة النساء للسيارات. وتابع قائلا إن لبنان، من جانبه، ملتزم بتعزيز وحماية حقوق المرأة والفتاة، وإتاحة التعليم للجميع، والقضاء على التمييز والعنف بجميع أشكالهما، وبالمشاركة السياسية والاقتصادية. وتعمل الحكومة اللبنانية على نحو وثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق أهدافها المتعلقة بالمسائل الجنسانية، استنادا إلى التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام ٢٠٣٠. وقد صاغت مؤخرا قانونا بشأن التحرش الجنسي وألغت مادة في قانون العقوبات كانت تتيح للمغتصب تجنب المحاكمة إذا تزوج ضحيته. وواصل لبنان التوعية بالزواج المبكر والقسري، وتشجيع مشاركة المرأة في الميدانين الاقتصادي والسياسي، ولا سيما في المناطق الريفية.

٢٠ - **السيدة أندوخار** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٥، يتوقف على قدرة الدول الأعضاء على مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي الجمهورية الدومينيكية، تَعتبر استراتيجية التنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠ أن المساواة بين الجنسين حق أساسي ينبغي إدراجه في جميع السياسات. وفي هذا السياق، نظمت الجمهورية الدومينيكية في آب/أغسطس ٢٠١٧ منتدى شاركت فيه جميع الإدارات الحكومية بشأن الدور الهام الذي تؤديه المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبشأن أهمية الهدف ٥. واعتمدت الحكومة

سياسات أخرى بشأن المساواة في الأجور؛ وتدريب النساء في المواضيع المتصلة بالتكنولوجيا؛ والحق في إجازة الأمومة المدفوعة الأجر؛ والقضاء على التحرش الجنسي والتمييز ضد المرأة؛ وتعزيز فرص العمل وريادة المشاريع لفائدة النساء. وأردفت قائلة إن الحكومة تؤيد الاعتقاد بأن مشاركة المرأة في أعلى مستويات هيئات صنع القرار كفيلة بجعل السياسات العامة أكثر شمولا واستدامة.

٢١ - وأضافت قائلة إن المراهقات من الفئات المهمشة أو الفقيرة الفقيرات تكن على الأرجح أقل حظاً في الاستفادة من التعليم الثانوي، وتتعرضن لخطر أكبر يتمثل في الوقوع ضحايا للاستغلال والاعتداء والعنف. بيد أن العنف ضد المرأة مشكلة معقدة تنبع عادة من المشاكل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والتعليمية. واستجابة لذلك، تعمل وزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني على وضع عدد من المبادرات، تشمل توفير خط اتصال مباشر للطوارئ على مدار الساعة وبيوت لإيواء النساء ضحايا العنف. ونظمت الوزارة أيضا حملة تثقيف وتوعية لحث المجتمعات المحلية على تحمل مسؤولية منع العنف.

٢٢ - **السيدة موانغي** (كينيا): قالت إن الحكومة الكينية وضعت خريطة طريق لتحقيق الهدف ٥، تحدد فيها الروابط مع أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر وضمان الحياة الصحية والتعليم وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام الشامل.

٢٣ - وأضافت قائلة إن جودة القوى العاملة في كل بلد تعتمد إلى حد كبير على أداء النساء، بصفتهن أمهات ومقدمات للرعاية وأوصياء على صحة الأسرة ورعايتها. وتنص الاستراتيجية الإنمائية الكينية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ على تدابير لإعادة توزيع العمل الاجتماعي والمجتمعي غير المدفوع الأجر الذي تتحمل المرأة أعباءه في المقام الأول، وتقديم الدعم المالي لهذا العمل. وساهم اهتمام البلد بالصحة النفاسية في الحد من الوفيات النفاسية بنسبة ٢٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤.

٢٤ - وتابعت قائلة إن الحكومة تقدّر أهمية التعليم، وخصوصا لفائدة الفتيات الضعيفات. وتعمل على ضمان الحق في استئناف الدراسة للأمهات الشابات اللواتي أنجبن خلال فترة الدراسة؛ وعملت على توسيع نطاق توفير الفوط الصحية؛ وفي الآونة الأخيرة أقرت مجانية التعليم الثانوي. وبالنظر إلى العدد الكبير من النساء العاملات في الزراعة، نظمت الحكومة دورات تدريبية بشأن القضايا الجنسانية والزراعة لزيادة إمكانية وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية والتحكم فيها. وينص قانون تغير المناخ لعام ٢٠١٦ على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجية الوطنية بشأن التوعية بتغير المناخ وإتاحة الحق في الحصول على تمويل تغير المناخ للرجال والنساء على قدم المساواة.

٢٥ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للقضاء على العنف الجنساني. وبالإضافة إلى قانون مكافحة العنف العائلي لعام ٢٠١٥، أطلقت كينيا حملة وطنية للتوعية بنطاق المشكلة وآثارها. وتعمل الحكومة أيضا مع الأمم المتحدة على وضع برنامج مدته أربع سنوات يهدف إلى تعزيز الوقاية من العنف الجنساني، وتحسين حماية الضحايا وضمان تسريع إجراءات الملاحقة القضائية. وأنشأت كينيا أيضا خط اتصال مباشرا متاحا على مدار الساعة ليحصل الضحايا على الخدمات اللازمة على وجه السرعة، بما في ذلك خدمات الإحالة بعد وقوع الانتهاك.

٢٦ - وبصرف النظر عن الإنجازات التي حققها البلد، لا يزال عدد مرتفع بمستوى غير مقبول من النساء اللائي يعانين من عبء التمييز والفقر والبطالة والعنف والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والحرمان من التعليم والخدمات الأساسية. وتنحصر المرأة أيضا بحصة غير متكافئة في أدوار الرعاية غير المدفوعة الأجر، وخيارات العمل غير المرنة، والرؤى المتخلفة إزاء الدور القيادي للمرأة.

٢٧ - **السيدة كريسنامورثي** (إندونيسيا): قالت إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة، ومع ذلك لم تحقق المرأة والفتاة كامل إمكاناتهما في الإسهام في التنمية المستدامة والاستفادة منها، بصفة قائدة ومشارِكة وعامل تغيير. ولا تقع مسؤولية تحقيق المساواة بين الجنسين على فرادى الرجال والنساء فحسب، بل أيضا على المؤسسات السياسية والاجتماعية، على أساس جماعي. ومن حق كل مجتمع أن يتمتع بحرية تحديد أفضل النهُج إزاء هذه المسألة. وعلى الرغم من أن نظام الحصص يعد بمثابة نقطة انطلاق جيدة، فمن المهم أيضا تشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة وتعزيز القدرات القيادية للنساء والفتيات.

٢٨ - وأضافت قائلة إن إندونيسيا تؤيد نداء الأمين العام الموجه إلى الدول الأعضاء للتغلب على التعصب الراسخ، ودعم المشاركة والنضال، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أنشأت مراكز الخدمات للنساء والأطفال ضحايا العنف في جميع المقاطعات وفي عدد متزايد من المجتمعات المحلية بغرض مكافحة الاتجار بالبشر.

ويُعد الرئيس الحالي، جوكو ويدودو، من مناصري حركة الرجل نصير المرأة. وقد أطلقت حكومة بلدها برنامج ''3 Ends'' من أجل القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة والاتجار بالأشخاص والحواجز التي تعوق العدالة الاقتصادية. فهذا البرنامج الذي لا يركز على أعمال العنف فحسب، بل أيضا على العوامل المساهمة مثل اعتماد المرأة على الرجل اقتصادياً، ساهم في زيادة وعي المجتمع المحلي، وتمكين النساء ضحايا العنف وتعزيز الإبلاغ عن العنف. ومن أجل تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً، تستفيد النساء اللواتي يملكن شركات صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم من القروض الصغيرة. ويجري أيضا إنشاء الرابطة المهنية النسائية في إندونيسيا، وهي شبكة أعمال تجارية خاصة بالنساء.

٢٩ - **رئيس الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن وفد بلده يرحب بالاهتمام المخصص لحالة النساء والفتيات في المناطق الريفية، وآفة العنف ضد المرأة المهاجرة، والجهود الجماعية المبذولة من أجل النهوض بالمرأة. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في معالجة المساواة بين الجنسين داخل الأسر الغنية نسبيا، لا تزال النساء والفتيات الريفيات اللاتي يعشن في فقر يعانين من أوجه الحرمان في مجال التعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار، وبالتالي فهن محرومات من أن يصبحن فاعلات يتمتعن بالكرامة لتحقيق تنميتهن الذاتية.

٣٠ - وأضاف قائلا إنه من الأهمية بمكان معالجة الاحتياجات المادية الأساسية للفتيات في سن التعليم الإلزامي في المناطق الريفية. وتمثل شراكة برنامج الأغذية العالمي مع المزارعين المحليين، التي توفر وجبات الطعام لتلاميذ المدارس، مثالا إيجابيا عن التنمية التكاملية التي لا تكتفي بتلبية الاحتياجات المادية وتخفيض التغيب فحسب، بل تعزز أيضا التعليم وزيادة الوصول إلى الأسواق لفائدة النساء. وتتحمل الشابات في المناطق الريفية أيضا العبء الأكبر عندما يتعذر الحصول بسهولة على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. فعندما تفتقر الأسر إلى سبل الحصول على المياه الصالحة للشرب، تجبر الفتيات على ترك دراستهن لتخصيص الوقت لجلب المياه، مما يعرضهن لخطر الاعتداء.

٣١ - وأشار إلى أن الكرسي الرسولي يساوره بالغ القلق إزاء أزمة الهجرة العالمية وهشاشة وضع النساء والفتيات المهاجرات. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الترحيب بالمهاجرين واللاجئين وحمايتهم والنهوض بوضعهم وإدماجهم، كثيرا ما تتعرض ملايين النساء والفتيات للاستغلال من المتاجرين على طول الطرق المحفوفة بالمخاطر وحتى في المجتمعات المضيفة. وختم قائلا إن وفد بلده يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لزيادة الوعي بهذه المسائل ومنع العنف البغيض المرتكب ضد النساء والفتيات المهاجرات.

٣٢ - **السيد باستيدا** (إسبانيا): قال إن إسبانيا طرف في اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما. واعتمد مجلس النواب في الآونة الأخيرة قانونا تاريخيا يتضمن تدابير للتصدي للعنف الجنساني وتخصيص بليون يورو لهذه المسألة على مدى فترة السنوات الخمس التالية. وتعكف الحكومة حاليا على استكمال تقييمها للاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، ووضع استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وهي أيضا بصدد تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص، وهي خريطة طريق وطنية للمساواة؛ وخطة لتكافؤ الفرص للنساء والرجال في مجتمع المعلومات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ وخطة للنهوض بالمرأة في المناطق الريفية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨؛ وخطة المساواة بين الرجل والمرأة في الهيئات الإدارية العامة.

٣٣ - وعلى الصعيد الدولي، تولت إسبانيا قيادة البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، عملت إسبانيا على تنسيق شبكة لجهات الاتصال المعنية بشؤون المرأة والسلام والأمن، تعقد اجتماعات منتظمة لمناقشة تجارب الدول الأعضاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، واستنادا إلى الآراء التي ساهم بها المجتمع المدني، اعتمدت الحكومة الإسبانية خطة عمل وطنية قوية ستخضع للاستعراض والرصد مرة كل سنتين. وانضمت إسبانيا أيضا في الآونة الأخيرة إلى مبادرة الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ وعرضت قرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع.

٣٤ - وتابع قائلا إن إدراج مواضيع المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني والتمييز في خطة عام ٢٠٣٠ يبرهن على عدم إحراز ما يكفي من التقدم في النهوض بالمرأة. ولذلك، ستواصل إسبانيا، بصفتها الوطنية وفي إطار التعاون مع آليات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف، الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة

ودورها القيادي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٥ - **السيد سايكال** (أفغانستان): قال إن المرأة الأفغانية أصبحت منخرطة في جميع مناحي الحياة أكثر من أي وقت مضى. ومن بين ما مجموعه ٦٩ عضو برلمان، توجد ٤ وزيرات و ٩ نائبات وزراء و ٥ سفيرات. وعلاوة على ذلك، تحسنت إمكانية وصول المرأة إلى التعليم بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠١. وارتفعت نسبة الطالبات في المدارس الابتدائية والثانوية من صفر تقريبا إلى ٤٠ في المائة. وقد أُنشئ عدد من الهيئات، بما في ذلك وزارة شؤون المرأة، ولجنة القضاء على العنف ضد المرأة، ومكتب المدعي العام لمكافحة العنف ضد المرأة واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. وتم اعتماد قانون منع التحرش ويجري حاليا العمل على الرفع من الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ عاما.

٣٦ - وأضاف يقول إن خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن بينت الحاجة إلى دعم الناجيات من العنف، وإشراك الفتيان والرجال في مكافحة العنف ضد المرأة، وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المرأة، وزيادة تعليم الإناث وعمالتهن، ودعم المجتمع المدني. وأقر الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان بأهمية تمكين المرأة. وفي إطار البرنامج الوطني ذي الأولوية للتمكين الاقتصادي للمرأة، ستتلقى المشاريع التجارية المملوكة للنساء الدعم التقني والمالي والتدريب على المهارات الوظيفية والإلمام بالأمور المالية.

٣٧ - وتابع قائلا إنه على الرغم من هذه المكاسب، لا تزال المرأة الأفغانية تعاني بشكل غير متناسب من الفقر وضعف الهياكل الأساسية والنزاعات وانعدام الأمن. ورغم مشقة الطريق، فإن حكومة بلده مصممة على تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. فالنهوض بالمرأة يرتبط ارتباطا لا ينفصم بتقدم البلد اجتماعياً وبالتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣٨ - **السيدة أبو شاويش** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنه في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الفلسطيني ككل بدرجة هائلة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وهو احتلال يدخل عقده السادس، تواجه النساء والفتيات الفلسطينيات انتهاكات إضافية لحقوق الإنسان قائمة على نوع الجنس. فقد أبرزت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه في تقريرها المتعلق ببعثتها إلى إسرائيل (A/HRC/35/30/Add.1) أن التحديات الخاصة تشمل العنف ضد المرأة الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون، وبناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وهدم المنازل، وتدمير الممتلكات والأراضي الزراعية، والاحتجاز التعسفي، والغارات الليلية.

٣٩ - وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تستمر بلا هوادة عمليات الطرد من المنازل وهدمها، مما يؤدي إلى التشريد القسري لمئات المدنيين، بمن فيهم النساء. ويتسبب هدم المنازل في أثر نفسي شديد على النساء مما يمكن أن يؤدي إلى القلق والاكتئاب. وفي الوقت نفسه، تزداد الحالة الإنسانية في قطاع غزة سوءاً، مع ما لذلك من آثار مدمرة على حقوق الإنسان للفلسطينيات اللواتي يعشن هناك. وقد يصبح قطاع غزة قريبا مكانا لا يطاق العيش فيه إذا لم تتحسن الحالة على الفور.

٤٠ - وتابعت قائلة إن دولة فلسطين ملتزمة بالقضاء على العنف ضد المرأة وبتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع. فقد أنشأت الحكومة المرصد الوطني المعني بالعنف ضد المرأة، الذي يرمي إلى تنوير صناع القرار بشأن تعديل القوانين والسياسات الكفيلة بضمان حماية المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت مرفقاً متاحا على مدار الساعة في رام الله تحصل فيه الناجيات من العنف على الخدمات الأساسية. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمحاسبة إسرائيل على الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها وإنهاء الاحتلال، بغية كفالة النهوض بالمرأة الفلسطينية على أرض الواقع.

٤١ - **السيد باروس ميليت** (شيلي): قال إن بلده يرحب بمختلف تقارير الأمين العام، وخصوصا تقريره المتعلق بتحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية (A/72/207). وتؤيد شيلي المبادرات من قبيل الاتفاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وقائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا، واستراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة، فضلا عن إنشاء منصب المدافع عن حقوق الضحايا.

٤٢ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده وضعت خطة المسائل الجنسانية، وأنشأت وزارة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، وتعمل على تنفيذ خطة عمل بشأن العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وفي إطار خطة العمل، ينظر الكونغرس في مشروع قانون بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد قانون يلغي الصفة الجرمية عن الإجهاض في ظروف معينة. وتم إدراج التحصيص الجنساني في إطار الإصلاح الانتخابي في البلد.

وينص على أن تمثل النساء ٤٠ في المائة على الأقل من مرشحي الكونغرس وأعضاء الأحزاب السياسية. وتعمل شيلي على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يشدد على أهمية تعليم العمال وتدريبهم.

٤٣ - وتابع قائلا إن رئيسة البلد السيدة باشيليت تشارك في رئاسة الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بمبادرة ''كل امرأة، كل طفل''. وفي اجتماع رفيع المستوى معقود في شيلي في تموز/يوليه ٢٠١٧، تم اعتماد الالتزام بالعمل سانتياغو الذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق (٢٠١٦-٢٠٣٠) وأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٤٤ - **السيدة فون إرنست** (أيسلندا): قالت إنه على الرغم من أن جميع الدول تقريبا صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن هناك عددا كبيرا من التحفظات التي تؤثر في إمكانية أن تكون هذه الاتفاقية أداة فعالة. فبعض التحفظات لا تتفق مع هدفها وينبغي فحصها أو سحبها أو إكسابها على الأقل مزيدا من الدقة.

٤٥ - ومضت تقول إن مشاركة النساء والفتيات أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تتاح للنساء والفتيات فرص متساوية للحصول على التعليم والوظائف ولاكتساب الممتلكات، والمشاركة في صنع القرار. بيد أن المساواة بين الجنسين لن تتحقق إذا اقتصر إجراء المناقشات على النساء. فالرجال، وبخاصة الرجال الذين يملكون سلطة تغيير المعايير الجنسانية، يجب أن يشاركوا بنشاط في الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وأضافت أن رئيس وزراء أيسلندا هو من مؤيدي ''حملة تضامن الرجال مع النساء'' (HeForShe IMPACT)، وقد نظمت أيسلندا عددا من المؤتمرات والاجتماعات بهدف إشراك الرجال في المناصب القيادية.

٤٦ - واسترسلت قائلة إن أيسلندا، للسنة الثامنة على التوالي، هي البلد الأفضل أداء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وفقا للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، غير أن المساواة الكاملة بين الجنسين لم تتحقق، فالمرأة الأيسلندية لا تزال تتقاضى أجرا أقل من الرجل. غير أن بلدها تعهد بالقضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٢. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصبحت أيسلندا أول بلد في العالم يشترط على الشركات والمؤسسات التي لديها أكثر من ٢٤ موظفا الحصول على شهادة تثبت أنها دفعت لجميع الموظفين نفس الأجر، بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو التوجه الجنسي أو الجنسية. ولاحظت أن معيار المساواة في الأجور قد وضع وفقا للمعايير الدولية، وأن بالإمكان استخدامه عالميا، ودعت جميع الدول إلى الالتزام بتحقيق أجر متساو للجميع.

٤٧ - **السيدة أشيبالا** (ناميبيا): قالت إن هناك أسبابا كثيرة للعنف الجنسي، من بينها القوالب النمطية الجنسانية الضارة، والمعايير الاجتماعية والتبعية الاقتصادية. وأوضحت أن وزارة شؤون المساواة بين الجنسين ورعاية الأطفال تضطلع بأعمال الدعوة بغية تمكين النساء والفتيات ومساعدتهن على تحديد حالات إساءة المعاملة والتصدي لها. كما أنها تذكي الوعي من خلال مبادرات من قبيل تنظيم حملة إعلامية بشأن عدم التسامح إطلاقا مع العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بالتوعية من خلال تنظيم حملة سنوية بعنوان ''١٦ يوما من النشاط ضد العنف الجنساني''، بالتعاون مع المجتمع المدني.

٤٨ - وأشارت إلى أن أحكاما قضائية أكثر صرامة تطبق على مرتكبي العنف الجنساني، ويتلقى الضحايا دعما ومساعدة شاملين. غير أن العديد منهن لم يبادرن إلى تقديم دعاوى. وأردفت قائلة إنه في إطار خطة التنمية الوطنية الخامسة، تعهدت ناميبيا بتعزيز القدرة المالية والبشرية لمقدمي الخدمات بغية توفير خدمات الوقاية والحماية والاستجابة المتكاملة لضحايا العنف الجنساني.

٤٩ - وأشارت إلى أهمية التمكين الاقتصادي في إنهاء العنف الجنساني، وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة بالقضاء على الفقر؛ والنهوض بتقدم المرأة اقتصاديا، ولا سيما المرأة في المجتمعات الريفية والمهمشة؛ وضمان إمكانية حصول المرأة على عمل لائق ومنتج؛ وتعزيز روح المبادرة النسائية؛ وتيسير وصول المرأة إلى الموارد والأصول الإنتاجية والتحكم فيها. وأكدت أن السياسة الوطنية المتعلقة بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء، بينما يقدم صندوق الأنشطة المدرة للدخل منحا في شكل مواد ومعدات. وقد أُقرت قوانين وسياسات لضمان إمكانية انضمام المرأة للقوة العاملة وحصولها على استحقاقات متساوية. وأخيرا، أعلنت أن حكومة بلدها أطلقت عددا من المبادرات لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في المناطق الريفية، مثل دعم إقامة مشاريع تجارية صغرى.

٥٠ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاع الطويل الأمد في سري لانكا. فمسألة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة تمثل تحديا رئيسيا، حيث أظهرت

البحوث أنها معرضة للفقر والعنف والاستبعاد الاجتماعي بسبب الافتقار إلى الفرص وانعدام الحصول على الخدمات. وأوضح أن حكومة بلده شرعت بالاشتراك مع الأمم المتحدة في تنفيذ برامج متعددة لمعالجة القضايا التي تواجهها الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، مثل السلامة والصحة الإنجابية. وأجريت دراسة لجمع بيانات مستكملة عن الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، وطبيعة التدخلات الحالية والثغرات في التنفيذ. وأشار إلى أن وزارة شؤون المرأة والطفل تعمل على تنفيذ توصيات الدراسة.

٥١ - واسترسل يقول إن سري لانكا تسلّم بالإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه المرأة بوصفها عنصرا للمصالحة وبناء السلام. ففرقة العمل الاستشارية المعنية بآليات المصالحة ترأسها امرأة وغالبية أعضائها من النساء. ومن التوصيات الرئيسية التي التزمت الحكومة بتحقيقها ضرورة تزويد المرأة بالمهارات اللازمة للمشاركة في أنشطة بناء السلام.

٥٢ - وأكد أن من الضروري إشراك المرأة إشراكا تاما في إدارة الكوارث. فالنساء، وبخاصة الأمهات الحوامل، معرضات للخطر أثناء الكوارث الطبيعية وبعدها، حيث كثيرا ما تتعرض مرافق الرعاية الصحية للخطر. وخلال الفيضانات الأخيرة، قامت وزارة شؤون المرأة والطفل ومنظمات غير حكومية بإشراك مزيد من النساء في أعمال الإغاثة، مما أتاح لهن تقلد مسؤوليات من قبيل توزيع مجموعات حفظ الكرامة، وعقد دورات توعية بشأن العنف الجنساني وإدارة العيادات الطبية المتنقلة. وفي هذا الصدد، كثفت الحكومة جهودها لتزويد المرأة بمهارات التأهب للكوارث وبالمهارات القيادية.

٥٣ - *السيدة التميمي (قطر)، نائبة الرئيس، تولت الرئاسة.*

٥٤ - **السيد فيالهو روتشا** (كابو فيردي): قال إن النساء والفتيات الريفيات يضطلعن بدور هام في النمو الاقتصادي، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي والتغذية، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويجب تلبية احتياجات النساء والفتيات الريفيات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية ذوا الجودة العالية، ومشاريع التنمية المناهضة للفقر، والحصول على العمل اللائق في القطاع الزراعي، عن طريق اعتماد سياسات شاملة وممولة تمويلا جيدا وتطبيق التمييز الإيجابي.

٥٥ - وقال إن حكومة بلده، إذ تشدد على التزامها الراسخ بالنهوض بحقوق المرأة، فإنها تنفذ سياسات جريئة وتعزز قدراتها المؤسسية وإطارها القانوني بهدف كفالة حصول الجميع على التعليم وتحسين تنظيم الأسرة، وتوسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية وحماية الحقوق الإنجابية. وفيما يتعلق بالإطار القانوني، تسعى السلطات إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين عن طريق زيادة إشراك البرلمان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٥٦ - وأضاف قائلا إن السلطات تقوم أيضا بتوسيع نطاق المشاركة السياسية وزيادة المناصب القيادية لضمان تمثيل المرأة على نحو أفضل في مراكز صنع القرار، وإيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات اللاتي يعانين من أوضاع هشة مثل المهاجرات وربات الأسر المعيشية. فالخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين، والخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، والصندوق الخاص للضحايا، كلها أدوات هامة. وبالإضافة إلى ذلك، وفر مرصد المساواة بين الجنسين إحصاءات وبيانات موثوقة ساعدت الحكومة على تنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان ورصد التقدم المحرز والثغرات في التنفيذ.

٥٧ - **السيد شاكيروف** (كازاخستان): قال إن من الضروري الربط بين النهوض بالمرأة والقضايا المحورية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب تمكين المرأة لكي يستفاد منها كعامل للتغيير والمشاركة في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة. ويجب معالجة أوجه عدم المساواة في التعليم والعمالة والزواج والمسؤولية الأسرية والصحة الإنجابية والمشاركة السياسية من خلال توجيهات السياسة العامة العالمية والاستراتيجيات الكلية الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، قال إن بلده يؤيد عمل المكتب المتعدد الأقطار التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في ألماتي، كازاخستان.

٥٨ - وأضاف قائلا إن كازاخستان تتوخى سياسات وبرامج تقدمية ذات توجه جنساني، تدعمها بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين، من بين صكوك أخرى. وكانت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والأسرة والسياسة الديمغرافية مسؤولة عن إدخال التشريعات وتعديلها، ورصد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بحماية الطفل والصحة الإنجابية ووفيات الأمهات والأمراض وناسور الولادة. وأضاف أن حكومة بلده كثفت جهودها للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف المنزلي والجنسي، وذلك بتنفيذ برنامج مشترك للدعم التقني مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة. وستسترشد التدابير المقبلة

للقضاء على هذا العنف بنتائج البرنامج الذي سيعلن عنه في أواخر عام ٢٠١٧.

٥٩ - وأوضح أن كازاخستان ملتزمة بكفالة إشراك المرأة سياسيا وتمكينها اقتصاديا. فالمرأة تمثل ٥٧ في المائة من خريجي الجامعات، وتشغل ٥٥ في المائة من المكاتب الحكومية في الدولة، و ٢٧ في المائة من المقاعد البرلمانية. وتساهم بنسبة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل أكثر من ٤٨ في المائة من القوة العاملة. وقد نجح البلد في تنفيذ خطة عمل وطنية مدتها ١٠ سنوات بشأن المساواة بين الجنسين تغطي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٦ وكان من المقرر أن تعتمد سياسة وطنية جديدة بشأن الأسرة ونوع الجنس في عام ٢٠١٧.

٦٠ - **السيد زامبرانا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن دستور بلده يتضمن عددا من الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، لا يمكن، بموجب الدستور، التمييز ضد المرأة على أساس حالتها الزوجية أو سنها أو مظهرها أو عدد أطفالها، ولا يمكن طرد الحوامل وأمهات الأطفال دون سن سنة واحدة من العمل. وتشمل التدابير الهامة الأخرى سن قانون رائد يجرم العنف والمضايقات السياسيين، وقانون يكفل للمرأة حياة خالية من العنف، ويعترف بستة عشر ضربا من ضروب العنف ضد المرأة، ويضع تدابير للوقاية والحماية والجزاءات.

٦١ - ومضى يقول إن النساء، بفضل الجهود التي بذلتها حكومة بلده وبموجب القانون المتعلق بالنظام الانتخابي، يشغلن ٦٧ مقعدا في مجلس النواب و ١٦ مقعدا في مجلس الشيوخ، مقارنة بما مجموعه مقعد واحد فقط في عام ١٩٨٢. وفي عام ٢٠١٦، استثمر بلده ١٨٧ مليون بوليفيانو في برنامج قسيمة أزوردوي، الذي كان يهدف إلى خفض وفيات الأمهات والأطفال وسوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الثانية. ومن أجل الاستفادة من البرنامج، خضعت الأمهات إلى إجراء فحوصات طبية منتظمة.

٦٢ - واختتم قائلا إن المساواة بين الجنسين ليست حقا من حقوق الإنسان فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، يدعو بلدُه إلى وضع ميثاق خاص بتمكين المرأة وإدماجها وفقا للهدف ٥، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات وإمكانية حصولهن على القيادة ومناصب صنع القرار.

٦٣ - **السيدة الجابري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن حكومة بلدها عززت سياسات البلد وقوانينه بغية تعزيز مركز المرأة في المجتمع وتعزيز احترام حقوقها، وفقا لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٤ - وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت حكومة بلدها، في جملة أمور، تشريعات تنص على المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة، فضلا عن قوانين لحماية المرأة من جميع أشكال العنف. وعلاوة على ذلك، يقوم الاتحاد النسائي العام ومجلس التوازن بين الجنسين بصياغة استراتيجيات وسياسات لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الاقتصاد.

٦٥ - واستطردت قائلة إن بلدها يسعى أيضا إلى زيادة عدد النساء في المناصب القيادية ومراكز صنع القرار. فالنساء يشغلن نحو ٢٧ في المائة من المناصب في الحكومة وحوالي ٣٠ في المائة من مراكز صنع القرار في القطاع العام. وعلاوة على ذلك، فإن بلدها نجح، من خلال تعزيز تعليم الفتيات، في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم، بما في ذلك على المستوى الجامعي. وتسعى الإمارات العربية المتحدة أيضا إلى تهيئة بيئات عمل آمنة وداعمة للمرأة، كما عدلت الأنظمة المتعلقة بإجازة الأمومة وبعد الولادة لتسهيل مشاركة المرأة في قوة العمل.

٦٦ - وأكدت أن الإمارات العربية المتحدة تؤيد تماما الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأعطت لتمكين المرأة الأولوية في السياسة الخارجية. كما أنها قدمت دعما قويا لمبادرة كل امرأة وكل طفل للحد من وفيات الأمهات والرضع، حيث إن نسبة تفوق ٥٠ في المائة من هذه الوفيات حدثت في حالات إنسانية هشة، ومن ثم يمكن تجنبها. وتشيد بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وترحب باعتماد الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ولا تزال الإمارات العربية المتحدة تقدم الدعم التقني والمالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وهي تستضيف مكتب الاتصال الخليجي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي يدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط.

٦٧ - وختمت بالقول إن الإمارات العربية المتحدة مقتنعة بأن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب القيادية في الأمم المتحدة من شأنه أن يسهل عمل المنظمة. وعلاوة على ذلك، من الضروري

تكثيف الجهود لإدماج المنظور الجنساني في جميع برامج الأمم المتحدة.

٦٨ - **السيد توبونيوا** (تونغا): قال إن النهوض بالمرأة أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عامةً بالإضافة إلى أنه جزء رئيسي من هذه الأهداف. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بما يقوم به الأمين العام من عمل صوب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة، بما يشمل تعيين أول امرأة من تونغا ومنطقة جزر المحيط الهادئ في رتبة وكيل الأمين العام.

٦٩ - وأضاف أن عددا أكبر من النساء يشاركن الآن في القوى العاملة في بلده، مما يشكل نسبة أكبر من المستفيدين من المنح الدراسية والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل النساء نسبة مئوية كبيرة من رؤساء الوزارات الحكومية والبعثات الدبلوماسية والمكاتب القنصلية، وكذلك قادة المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية. وقد ترشح أيضا نحو ١٠ نساء في الانتخابات الوطنية المقبلة، وهو عدد أكبر من أي وقت مضى.

٧٠ - وقال إن حكومة بلده قد دخلت في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغرض إنهاء العنف ضد المرأة، الأمر الذي أسفر عن وضع برنامج إنهاء العنف ضد المرأة. وأعرب عن امتنان وفد بلده لأن البرنامج تلقى المزيد من الدعم من حكومة أستراليا. وقال إن حكومة بلده ستواصل تعاونها مع تلك المؤسسات وغيرها من أجل الدعوة إلى إنهاء العنف ضد المرأة، وتقديم التوجيه في مجال السياسات، والعمل على منع العنف بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة والاستدامة.

٧١ - **السيد مندوزا – غارسيا** (كوستاريكا): قال إن السياسة الوطنية بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين تهدف إلى تعزيز مفهوم أن العمل في مجال الرعاية مسؤولية اجتماعية مشتركة، ومساعدة المرأة في تأمين العمالة اللائقة، وتحسين التعليم والصحة الجنسية والإنجابية، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتعزيز المساواة في المشاركة السياسية. وعلى عكس السياسات السابقة، فإنها تقر بأن المرأة تقضي وقتا أطول من الرجل لدى اضطلاعها بعمل دون أجر أو عمل إنجابي. ومن المهم الاعتراف بقيمة هذه الأعمال والحد من العبء الواقع على عاتق المرأة حتى تتمكن من تأمين العمالة المنتجة. وقد توسعت كوستاريكا في برنامج شبكة الرعاية، بزيادة عدد المراكز إلى ثلاثة أضعاف وتوفير مراكز مخصصة لمجتمعات الشعوب الأصلية التي تحترم تقاليدها. ونتيجة لذلك، يحصل المزيد من الأطفال على التعليم والرعاية، ما يمكن أمهاتهم من الانضمام إلى القوة العاملة.

٧٢ - وأضاف قائلا إنه تم استحداث سياسة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، ولا سيما قتل الإناث، من خلال تغيير الأدوار الاجتماعية والحد من الإفلات من العقاب وتحسين الحماية المقدمة للمرأة. وينبغي أن تتاح لضحايا العنف الجنساني فرص الوصول إلى البرامج الاجتماعية التي تعزز استقلالهن الاقتصادي، بغرض كسر حلقة الفقر والعنف. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل حكومة بلده مع الأطفال والشباب من أجل تعزيز التغير الثقافي بتشجيعهم على نبذ العنف، وتثقيفهم بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية، وتعليمهم الاحترام ومراعاة الاختلافات القائمة بين الشعوب.

٧٣ - وبيّن أن الجهود التي تبذلها حكومة بلده من أجل تعزيز النهوض الاقتصادي بالمرأة تستند إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وأضاف أن كفالة التمكين الاقتصادي للمرأة هو مفتاح تحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. وفي اجتماع للفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لاحظ الأمين العام أنه إذا كانت المرأة قادرة على المشاركة على قدم المساواة في الاقتصاد، يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٢٦ في المائة، إي ما يعادل ١٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥. وقال إن كوستاريكا ملتزمة بضمان حصول المرأة على فرص العمالة المدفوعة الأجر، والقضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين في جميع المجالات.

٧٤ - **السيدة كيبياني** (جورجيا): قالت إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن أعلى أولويات حكومة بلدها، التي أجرت إصلاحات وأحرزت تقدما كبيرا. وقد أدخلت تعديلات تشريعية من أجل مواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية مثل اتفاقية الوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، وتم تجريم أعمال العنف، بما في ذلك التعقب والتعقيم القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأوضحت أن مجموعة التشريعات التي أقرها البرلمان قد استجابت بشكل كامل لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والهيئات الأخرى ذات الصلة. ومن الخطوات الأخرى التي اتخذت إنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، التي تضم أفرقة خبراء عاملة بشأن قضايا حقوق الإنسان،

والعنف المنزلي، والمرأة والسلام والأمن. وبيّنت أن الحكومة قد صاغت أيضا الأطر القانونية وخطط العمل المتعلقة بتلك المسائل في سياق قرارات مجلس الأمن ذات الصل، وبدأت في تنفيذها.

٧٥ - وأضافت قائلة إن بلدها يلتزم التزاما قويا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد بُذلت جهودٌ خاصة لضمان أن جميع أهداف التنمية لديها مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية على نحو ما أدرجت في بلدها من أجل دعم تنفيذ الهدف ٥.

٧٦ - وأضافت أن حكومة بلدها ملتزمة أيضا بتعهد عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب أثناء تنفيذ خطة التنمية، ولكن النساء اللاتي يعشن في المناطق المحتلة من جورجيا، التي لا يُسمح فيها بوجود بعثات رصد دولية، محرومات من الاحتياجات الأساسية والعمل اللائق والحصول على الحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الطبية. ومن المؤسف أن حواجز الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز المصطنعة على طول خط الاحتلال تعرقل حرية حركتهن بشكل خطير.

٧٧ - **السيد أوغورلوغلو** (تركيا): قال إن بلده ملتزم بتحسين مستويات المعيشة وحقوق النساء والفتيات، وبأن تكون المساواة بين المرأة والرجل أحد المبادئ الأساسية للدستور. وقال إن حكومة بلده قد اتخذت العديد من الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة، بما في ذلك دعم عمل لجنة المساواة في الفرص بين المرأة والرجل، وإنشاء مكتب إقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في اسطنبول.

٧٨ - وذكر أن حكومة بلده تأخذ مسألة العنف ضد المرأة على محمل الجد الشديد، ومما يدل على هذا الالتزام أنها قد أسهمت في وضع اتفاقية الوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، وقد كانت أول بلد يوقع الاتفاقية ويصدق عليها. وقد بدأت أيضا في عام ٢٠١٦ خطة العمل الوطنية بشأن مكافحة العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تشمل رصد وتقييم الاحتياجات الملزمة والتي تسند مسؤولية أكبر إلى المؤسسات ذات الصلة. وقد أنشئت أيضا آليات دعم أخرى، مثل دور الإيواء المخصصة للنساء ضحايا العنف، والمراكز والخطوط الساخنة المخصصة لتقديم المشورة. وفي سياق العمل الإنساني، أعربت حكومة بلده عن سرورها أن ترى أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة قد أصبحتا من الموضوعات الشاملة للالتزامات، وهي توفر حاليا جميع الاحتياجات الإنسانية والصحية والتعليمية للملايين من النساء والفتيات اللواتي فررن من الخراب في بلدانهن الأصلية أثناء وجودهن في إطار الحماية المؤقتة في تركيا. وفي مآوى الحماية المؤقتة اتخذت أيضا السلطات التركية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، خطوات لتمكين البيئة المراعية للفوارق بين الجنسين، وتعهدت بحزم أن تمنع الاتجار بالنساء والفتيات اللاتي يلتمسن السلامة والأمن. واختتم قائلا بأنهن سوف يؤدين دورا هاما في تشكيل مستقبل بلدانهن.

٧٩ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إنه على الرغم من الظروف الصعبة الناشئة عن النزاعات المتكررة في بلده، اتخذت الحكومة خطوات لتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأعطت الأولوية للعديد من خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى التصدي للشؤون الجنسانية والعنف الجنساني والحد من الفقر. والنساء يشغلن حاليا أكثر من ٣٠ في المائة من الوظائف في الحكومة، ويشغلن مناصب حتى رتبة الجنرال في قطاعي الدفاع والأمن. ومن المعلوم أن القضاء على الفقر بين الريفيات سيكون مستحيلا ما لم يكن قادرات على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلد. ولذلك أنشأت الحكومة صندوقا لتمويل الائتمانات البالغة الصغر للمرأة في جمعيات تنمية الأنشطة المدرة للدخل.

٨٠ - وفي عام ٢٠١٦، اعتمد قانون من أجل التصدي للعنف الجنسي، وتطبق بالفعل تدابير تشريعية لتعزيز معاقبة مرتكبي الجرائم ضد المرأة. وقد أثمرت السياسات الحكومية الرامية إلى الحد من أوجه التفاوت بين الفتيات والفتيان في مجال التعليم، وتحقق التكافؤ بين الجنسين. وقال إن حكومة بلده تسعى إلى إيجاد حلول لمشكلة المتسربين من المدرسة، التي ترتبط في جزء منها بالعوامل الاقتصادية الأسرية والحمل قبل الأوان. وفي مجال الصحة العامة، أدى توسيع نطاق الهياكل الأساسية للرعاية الصحية والإعانات المقدمة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والأمهات عند الولادة إلى خفض معدل وفيات الرضع واعتلال الأمهات. وفيما يتعلق بالعمالة، أتاح التجنيد في قوات الدفاع والأمن المزيد من فرص العمل للمرأة في الوظائف التي كان لا يشغلها إلا الرجال من قبل؛ ولكن في الوقت نفسه، شجعت الحكومة أيضا مشاركة المرأة في الاستيراد والتصدير والتجارة العابرة للحدود وغيرها من المؤسسات التجارية المتنوعة. وأخيرا، فقد نما عدد النساء المشاركات في أعمال بناء السلام في بلده، بفضل الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٨١ - **السيد أجايي** (نيجيريا): قال إن المرأة تقوم بدور حيوي في السعي إلى تنويع الاقتصاد العالمي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام

٢٠٣٠؛ ولا يمكن لأي بلد أن يحقق إمكاناته الكاملة دون الاستفادة من كفاءاتهن. وقال إن حكومة بلده أطلقت عددا من الحملات وأنشأت الصناديق لدعم اندماجهن على نحو منصف في البيئة الاقتصادية والسياسية. وقد بدأت في تنقيح القوانين والممارسات التمييزية كي يتسنى تحسين حماية النساء ضد العنف الجنسي والجنساني؛ ومن العناصر الهامة في إطار هذا الجهد توعية الرجال والفتيان بالمساواة الحقيقية بين الجنسين ورفاه نظرائهم من الإناث. ويطبق النموذج الجديد للميزنة المراعية للمنظور الجنساني على النفقات الخاصة بنوع الجنس، وقد أفضى بالفعل إلى آثار إيجابية على الملايين من الناس. وقدم صندوق المرأة للتمكين الاقتصادي القروض الميسرة للمشتغلات بالأعمال الحرة من أجل توسيع نطاق أعمالهن وتحسين مهاراتهن ومعارفهن، في حين أن برنامج بناء مؤسسات التمويل الريفي قد عزز الدخل والظروف المعيشية، ولا سيما بالنسبة للأسر المعيشية التي تعولها النساء.

٨٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت سلسلة من مشاريع الري وخطط لضمان الائتمان وصناديق مخصصة لتحسين الحصول على الموارد الطبيعية في المناطق الريفية، وضمان القروض الممنوحة للمزارعين لأغراض الإنتاج الزراعي، ودعم الحصول على الائتمان البالغ الصغر على مستوى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. ويجري أيضا تنفيذ سياسة تعليم العلوم على الصعيد الوطني من أجل تشجيع الفتيات على دراسة المواضيع العلمية، وتوسيع نطاق المنح الدراسية المتاحة لتمكين مزيد من النساء من تلقي التدريب لتصبحن طيارات تجاريات وصيادلة وطبيبات. ومع تزايد عدد النساء العاملات في المجال الطبي، من المأمول أن تتضاءل المواقف السلبية إزاء تعليم الفتيات التي كانت سائدة في بعض أنحاء البلد.

٨٣ - وقال إن وفد بلده يدعو المجتمع العالمي إلى التأكيد على البرامج والسياسات التي تنهض بحقوق النساء والفتيات ورفاههن، مثلما ستواصل حكومة بلده القيام بذلك.

٨٤ - **السيدة رشيد** (ملديف): قالت إن النهوض بالمرأة لا يمكن أن يحدث إلا عندما تُترجم بيانات السياسة العامة إلى إجراءات هادفة ومركزة. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت حكومة بلدها مشاريع من قبيل قانون المساواة بين الجنسين وخطط العمل الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة والنهوض بها في المجتمع. وعلى المستوى القيادي، لا يزال الطريق طويلا نتيجة للمعايير الثقافية والتقليدية السائدة. بيد أن الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة عدد النساء العاملات في مناصب قيادية في الوكالات الحكومية واللجان والمؤسسات المملوكة للدولة قد أفضت إلى نتائج. فعلى سبيل المثال، يشغل عدد أكبر من النساء الآن مقاعد في المجالس المحلية وفي الجزر المرجانية عما كان عليه في الماضي. وقد استحدثت الحكومة أيضا برامج قروض خاصة للمرأة، التي يسرت حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل بشكل أكبر، وأتاحت عقد دورات التدريب وحلقات العمل على مستوى الجزيرة لجعل القوة العاملة أكثر شمولا. وفي مجال التعليم، قالت إن بلدها قد حقق إنجازات ملحوظة، حيث أنجز بالفعل التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس وإكمال التعليم الابتدائي والثانوي.

٨٥ - وقالت إن بلدها سنَّ قوانين ووضع سياسات صارمة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، الذي يُعد من انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر شيوعا. وقد سُنت خلال السنوات القليلة الماضية قوانين تتناول العنف المنزلي والتحرش الجنسي والجرائم الجنسية والاغتصاب في إطار الزواج، رغم أن الحكومة تدرك أيضا أن غرس ثقافة التمكين الجنساني أمرٌ ضروري من أجل جني الفائدة الكاملة العائدة من التدخلات التشريعية.

٨٦ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يؤيد دعوة المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه من أجل خطة التنفيذ العالمية بشأن العنف ضد المرأة. ويشكل الافتقار إلى إدماج المعايير الدولية وتطبيقها الكامل تحديا كبيرا لمعالجة العنف الجنساني ضد المرأة. وينبغي أن يتعهد المجتمع الدولي باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لمناصرة المساواة بين الجنسين في البلدان المعنية، وتمكين النساء والفتيات من اختيار المسارات الخاصة بهن في الحياة، وكفالة مشاركتهن في عملية اتخاذ القرارات.

٨٧ - **السيدة فلوريس هيريرا (بنما)**: قالت إن المعهد الوطني للمرأة، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨، تعزز من خلال مبادرات مختلفة. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعادة تشكيل المعهد بما يتمشى مع تشريعات وسياسات المساواة بين الجنسين، بغية جعله أكثر فعالية. وقد نجح المعهد في حمل الحكومة على اعتماد ميثاق المساواة بين الجنسين، التي كانت قيد التحضير لسنوات. ويدعو الميثاق إلى الأخذ بسياسات المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص بغية سد الفجوة بين الجنسين في مكان العمل. وقالت، مشيرة إلى الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة، إن تحقيق المساواة بين الجنسين سيجعل الشركات أكثر قدرة على المنافسة.

٨٨ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها اتخذت عددا من الخطوات العملية لتعزيز المساواة بين الجنسين. وعملا بالقانون ٥٦ لعام ٢٠١٧، يتعين ألا تقل نسبة النساء من المديرين في مجالس إدارة الكيانات الحكومية والشركات المشمولة بالأنظمة عن ٣٠ في المائة. وتضطلع بنما بدور قيادي في الائتلاف الدولي للمساواة في الأجور، وهو مبادرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقد وقع عليها الاختيار لإطلاق المبادرة وتعزيزها على الصعيد الإقليمي. وقالت إن بلدها قد عدل تشريعاته وقدم التزاما سياسيا ثابتا بمنع العنف ضد المرأة. وقبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة، عُقدت في بنما في شباط/فبراير ٢٠١٧ مشاورة إقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أدت إلى اعتماد إعلان بنما.

٨٩ - **السيد كانغ** سانغووك (**جمهورية كوريا**): قال إن وفد بلده يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يمكن أن يشكل مثالا يحتذى به. وقال إن حكومة بلده تعمل على تعميم المساواة بين الجنسين في المجتمع الكوري، وقد اتخذت العديد من المبادرات ذات الصلة. فقد تم، على سبيل المثال، تعيين عدد من الوزيرات، وهو ما يلبي هدف تمثيل النساء نسبة ٣٠ في المائة من أعضاء الحكومة، في حين ستظل احتياجات النساء والفتيات تحتل الأولوية في التعاون الإنمائي الدولي. وأضاف أن العنف الجنسي في حالات النزاع يشكل انتهاكا خطيرا لكرامة المرأة وحقوق الإنسان، وأن حكومة بلده لن تدخر جهدا لمنع هذه الجرائم الشنيعة ومساعدة الضحايا.

٩٠ - واستنادا إلى الفهم بأن المرأة ينبغي أن تكون عاملا في بناء وحفظ السلام، فقد ساهم بلده في أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، وسيسعى بلده، بصفته رئيسا للجنة خلال السنة الحالية، إلى إظهار المنظورات الجنسانية في أنشطة اللجنة على نحو أفضل.

٩١ - **السيدة كانجاناسون** (**تايلند**): قالت إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما من عناصر التنمية المستدامة، وأن من شأن الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغايات أن تعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في صنع السياسات على جميع المستويات، وتواصل تحسين التشريعات والبرامج المحلية من أجل تنفيذ الصكوك والوثائق الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

٩٢ - وقالت أيضا إنه وفقا للالتزامات التي تعهد بها رئيس الوزراء في عام ٢٠١٥، فقد أحرز بلدها تقدما في وضع مناهج تعليمية تراعي الاعتبارات الجنسانية، وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وتعزيز الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتمثل النساء ٦٤ في المائة من القوة العاملة، وعلى الرغم من أنهن يتمتعن عموما بنفس مستويات الأجور التي يتقاضاها نظراؤهن من الرجال، فإن الفئات المهمشة مثل النساء ذوات الإعاقة والمرأة الريفية والمهاجرة لا تزال تواجه تحديات ومخاطر إساءة المعاملة والاستغلال. ولهذا السبب تم وضع آليات للحماية القانونية وسياسات اقتصادية واجتماعية من أجل مساعدتهن.

٩٣ - وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه صاحبات الأعمال في المجتمع التايلندي، فإن الحكومة تعمل مع المؤسسات المالية الرئيسية في البلد من أجل تحسين فرص الحصول على الأموال لفائدة صاحبات الأعمال اللواتي يشاركن في مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة جدا وشركات التكنولوجيا المبتدئة. وتؤيد الحكومة أيضا التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة التابع للأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٧. ولا يزال من الضروري زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات الحكومية على المستوى التنفيذي وفي الهيئات الإدارية المحلية، وستبذل جهود في هذا الصدد. وفي مجال السلم والأمن، قالت إن حكومة بلدها تقوم حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على مجموعة من المبادئ التوجيهية الوطنية لتعزيز دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية وحالات النزاع.

٩٤ - ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب معالجة مشكلة عدم المساواة بين الجنسين من جذورها، وينبغي لجميع المجتمع أن يعمل معا لتغيير القيم والمواقف التمييزية. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والأمين العام والدول الأعضاء والقطاعات غير الحكومية.

٩٥ - **السيد الغريب** (**البحرين**): قال إن بلده يسعى جاهدا إلى الوفاء بالتزاماته عملا بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقال إن البحرين عدلت، في عام ٢٠١٧، قانون الأسرة بهدف تعزيز الحماية

القانونية للأسر البحرينية وتعزيز تماسك الأسرة، وهي تقوم بتحديث إطارها القانوني لترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين للرجال والنساء من حيث حقوقهم وواجباتهم.

٩٦ - وفي إطار عملية الإصلاح الجارية، أنشأت البحرين المجلس الأعلى للمرأة الذي ضم ممثلين عن الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وعهدت إليه بصياغة ووضع خطط وسياسات وطنية لتحسين وضع المرأة في البلد. وقال إن المجلس الأعلى للمرأة يشرف على تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية ٢٠١٣-٢٠٢٢ التي تسعى، في جملة أمور، إلى تعزيز الاستقرار الأسري وضمان توفير فرص متساوية للنساء والرجال وتشجيع التعلم مدى الحياة وتحسين نوعية الحياة للمرأة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أطلق المجلس الأعلى جائزة عالمية لتمكين المرأة.

٩٧ - وشرعت البحرين أيضا في تنفيذ برامج لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا وزيادة مشاركتها في سوق العمل. وكانت النساء يشكلن ٣٣ في المائة من القوة العاملة في البلد في عام ٢٠١٤، ويشغلن ٥١ في المائة من وظائف القطاع العام. وقد مثلن أيضا ٣٨ في المائة من مباشري الأعمال الحرة و ٧٤ في المائة من المدرسين والأكاديميين و ٥٥ في المائة من المحامين و ٣٧ في المائة من الأطباء و ٢٥ في المائة من المهندسين. وتشكل النساء أيضا نسبة عالية من العاملين في القطاع المالي والمصرفي في البلد. كما أن نسبة ٦١ في المائة من خريجي الجامعات في البحرين من النساء.

٩٨ - **السيد نتونغا (زمبابوي)**: قال إن دور المرأة في بلده، بوصفها راعية للأسرة، يشكل عبئا عليها ويقيد وقت فراغها ويدفعها إلى قطاعات ومهن ناعمة ومنخفضة الأجر. وتعمل معظم النساء في زمبابوي وأماكن أخرى في أفريقيا إما في القطاع الزراعي أو في القطاع غير الرسمي، ولا يستفدن إلا من فرص محدودة للتعليم، وبالتالي فإنهن لا يمتلكن سوى القليل من المهارات اللازمة لسوق العمل. وقال إن حكومة بلده قد أدخلت عدة تغييرات تشريعية وسياسية وإدارية لضمان المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. وأنشئت اللجنة المعنية بنوع الجنس في زمبابوي لرصد تنفيذ القوانين والسياسات والصكوك الإقليمية والدولية المتصلة بنوع الجنس، وتشجيع السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتقلد النساء للمناصب القيادية. ويتناول قانونُ العنف العائلي العنفَ القائم على نوع الجنس ويوفر الإغاثة والحماية لضحايا هذا العنف. وقد خُصص برنامج للإصلاح الزراعي وإعادة التوطين حصة للنساء من أجل التقدم بطلب للحصول على أراض زراعية في إطار مشاريع أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة التجارية، مما خول لعدد أكبر من النساء امتلاك أراض. وسيمنح مصرف للتمويل البالغ الصغر النساءَ تمويلا بأسعار ميسرة وشروط مرنة لا توفرها المصارف التقليدية بسبب عدم وجود ضمانات. وقد أعطت السياسة الجنسانية الوطنية الأولوية للوصول المتساوي إلى وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومراقبتها وامتلاكها. وقد حظرت الحكومة القوانين والتقاليد والعادات والممارسات الثقافية التي تنتهك حقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في الدستور، وتم أيضا تعيين جهات تنسيق معنية بالشؤون الجنسانية في جميع وزارات الحكومة لتيسير عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٩٩ - **السيدة سكر (الأردن)**: قالت إن حكومة بلدها قدمت تقريرها الدوري السادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٧. واعتمدت عدة تعديلات تشريعية، من بينها قانون لزيادة النسبة المئوية للمقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان، وقانون بشأن اللامركزية، وتعديل قانون التقاعد العسكري لإعطاء المرأة حقوقا متساوية في التعيين والتقدم الوظيفي، ووضع نظام للملاجئ المخصصة للنساء في خطر، وقانون لتوفير الحماية من العنف العائلي. وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة، بدأ نفاذ قانون داخلي جديد بشأن ساعات العمل المرنة، يستفيد منه النساء والرجال، ويهدف إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية في المجتمع من جانب العمال ذوي المسؤوليات الأسرية أو من ذوي الإعاقة أو الذين يدرسون في الجامعة. وقد تم تحديث قاعدة البيانات الوطنية لقطاع الصحة، ويجري إعداد بيانات شاملة مصنفة حسب نوع الجنس عن تحسين وضع المرأة.

١٠٠ - وقالت إن عدة وزارات وإدارات ووحدات حكومية تتعاون مع شركاء إضافيين لمكافحة العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف الجنسي والاتجار بالبشر لأغراض الجنس، وكذلك لتقديم الدعم والمأوى والتأهيل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات القانونية والحماية للضحايا. ومن الإنجازات الأخرى التي تم تحقيقها أن مادة قانون العقوبات التي كانت تسمح لمرتكب الاعتداء الجنسي بالزواج من الضحية من أجل الهروب من العقوبة قد ألغيت مؤخرا.

١٠١ - وأضافت أن حكومة بلدها تسعى إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مجالات صنع القرار، وهي تنفذ، منذ عام ٢٠١٥، عدة

برامج لبناء القدرات لفائدة النساء في مناصب الإدارة الوسطى في القطاع العام.

١٠٢ - **السيدة المنصوري (تونس)**: قالت إن المساواة بين الجنسين ليست حقا غير قابل للتصرف فحسب، بل هي أيضا عنصر حيوي في بناء عالم يسوده السلام والازدهار والاستدامة ولا يتخلف فيه أحد عن الركب. وينبغي أن يكون بلوغها حافزا للمجتمع الدولي لمكافحة جميع أشكال التهميش والوصم والعنف ضد المرأة. وقالت إن بلدها بذل جهودا كثيرة لتحسين أوضاع المرأة، بما في ذلك من خلال إصدار مدونة الأحوال الشخصية واعتماد الدستور في عام ٢٠١٤، الذي يكفل مبدأ المساواة ويطالب الدولة بحماية حقوق المرأة واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على العنف الجنساني.

١٠٣ - وفي تموز/يوليه، اعتمد البرلمان بالإجماع قانونا شاملا يتعلق بالعنف ضد المرأة، وهو الأول من نوعه الذي يعزز تمكين المرأة من خلال تدابير ملموسة لمكافحة العنف الاقتصادي والجنسي والسياسي والنفسي ضدهن. وقد أُدرجت الجوانب الجنسانية في مختلف المبادرات الإنمائية، بما في ذلك في وضع سياسة وطنية للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مجالي التنمية المهنية والتعليم وغيرهما من المجالات. وأتاحت شراكات القطاعين العام والخاص بالمجتمع المدني مبادرات عديدة لمساعدة المرأة الريفية على الحصول على التعليم والعمل اللائق وفرص بدء الأعمال التجارية، وقد استفادت منها قرابة ٥٥٠ امرأة ريفية كصاحبات أعمال تجارية بالغة الصغر. وقالت إن حكومة بلدها اعتمدت أيضا استراتيجية وطنية لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، والتي حظي تنفيذها بدعم المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التمويل على السواء.

١٠٤ - **السيدة بوشر (كندا)**: قالت إن حكومة بلدها قدمت لأول مرة في عام ٢٠١٧ بيانا يتعلق بالشؤون الجنسانية في الميزانية الاتحادية يركز على أثر الاستثمارات الحكومية على مختلف الفئات من النساء والرجال، ويبرز تدابير الميزانية التي تدعم زيادة المساواة بين الجنسين. وقد وضعت الاستراتيجيةُ التي اعتُمدت مؤخرا لمنع العنف القائم على نوع الجنس ومعالجته، أسسَ التنسيق بغية تحسين التصدي محليا للعنف الجنساني. وقالت إن سياسة المساعدة الدولية النسوية، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٧، استرشدت بفكرة أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هي أكثر الطرق فعالية للقضاء على الفقر وإرساء السلام والتنمية المستدامين ولوضع النساء والفتيات في صميم جهود بلدها الدولية. وقد استفاد العالم عندما صار بإمكان جميع النساء والفتيات اتخاذ قراراتهن الخاصة بشأن أجسادهن وحياتهن ومستقبلهن، دون تمييز أو إكراه أو عنف. ولهذا السبب تؤيد حكومة بلدها النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بما يتجاوز تقديم الخدمات الصحية لتشمل منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

١٠٥ - ومن بين التحديات التي تواجهها المرأة التي تعيش في المناطق الريفية والنائية، ولا سيما العدد الكبير نسبيا من نساء الشعوب الأصلية، انخفاض معدلات العمالة وقلة المشاركة في القوة العاملة ووجودهن الكبير جدا في الفئات المنخفضة الدخل. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء من أجل النهوض بحقوق المرأة، وإن كندا تتطلع إلى العمل مع قادة الشعوب الأصلية لتحسين وضع هذه الشعوب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.